مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر: الاهـــرام

التاريخ : ١٩٧٧/٢/١

من أجل مصـــر

الأحـــداث المخـــربون لايجب أن يحميهم القـــانون

الان وقد اخمدت يد الحكمة نار الفتنة المسعورة .. واوشكت التحقيقات في احداث يومي ١٨ و ١٩ ينـاير الحالي على الانتهاء .. ثم ينظرها القضاء الذى لايصح ان يتدخل احد في اى عمل من اعماله الا ان جرائم القتل والتخـــريب والنهب التى وقعت في الاحداث الاخيرة ، باسم الاحتجاج على مشروع اجراءات اقتصادية محسوبة لنعبر بها مصر ازمتها الخانقة بسبب التزاماتها القومية في المنطقة .. هذه الجرائم قد اصابت الشعب المصرى كله ويزيدها بشاعة انها مخططة مدبرة .. ومن حق كل مواطن ان يعرف التفاصيل الدقيقة عن القصاص من المحرضين اولا وبنوع خاص ، وعن المخربين الذين كانوا ادوات اولئك المحرضين. ونعمل من الفخر باصالة شعبنا ووعيه ان تكون الاغلبية الغالبة في الـذين اســتخدموا في اشعال الفتنـة من الصبيان ، وقلة قليلة من الرجال وكان معظمهم من المحرضين او ذوى السوابق.

اننا نعيش عهد سيادة القانون ، فلا جريمة بلا دليل ، ولا اتهام الا بتحقيق ، ولا محاكمة بغير دفاع .. هذه مبادىء اجمعت مصر على ترسيخها فداة ثورة التصحيح في وثيقة برنامج العمل الوطنى .

الامر الان بين ايدى القضاء الذى نثق في نزاهته ثقة كاملة .. ومن منطلق هـذه الثقة نرجو تامين مصر مستقبلا من خطر الصبية ومعتادى الاجرام ومن دفعوهم الى تلك الجرائم نريد ان نطمئن قلوبنا الى بعض الحقائق — التى يمكن تلخيصها فيما يلى :

١ — ستقوم الحجة بلا ريب على بعض المحرضين الذين كان دورهم قيادة الفوضى على مسرح الاحداث .. سيلقون من غير شك جزاءهم الرادع .. لكن من وراء هؤلاء رؤوس للافعى هى الان منكمشة في خلاياها طبقا للتعليمات الحركية .. اليس لدى اجهزة الامن في مصر ادق المعلومات عن هؤلاء.. فكيف نتركهم يفلتون من قبضة القانون!

٢ — لقد ثبت منذ اللحظة الاولى لاندلاع الشرارة في بعض عواصم مصر، ان هناك عناصر فوضوية تنضوى تحت تنظيمات سرية شبوعية ، قامت بتوزيع المنشورات المثيرة للاحقاد . والقنابل السريعة الاشتعال ، والاموال على الصبية والجهال ، ودفعتهم الى تخريب مصر .. ولولا يقظة وحكمة الرئيس السادات وقراره بوقف العمل بمشروع

رفع أسعار بعض السلع ، ولولا وقفة جيش مصر — درعها وسيفها — لا شتعلت النار فى مصر كلها .

بقدر ماكان مخططا للدمار الكامل والحرب الاهلية .. يجب ان نحسب الجريمة بالحجم الذى تمناه زراع الحقد وصناع الفتنة .. لابد ان يعرف الشعب كل التفاصيل الدقيقة عن جرائم اولئك السماء المنظمين والمحرضين دون حساب لاية حسابية سياسية من اى نوع ..

وتقدم مصر التى رفضت أن تركع لغير الله ، وقررت بارادتها الحرة أن تنفتح على العالم .. تأغضب ذلك حلفاءنا الذين القوا بنا وراء الشمس فى كل موقف صعب .. وارادوا التعبير عن رأيهم فى الانفتاح — وهو بالنسبة اليهم ضربة موجعة — لدفعوا بعملائهم الى اشعال النار فى مصر .. وكانت مناسبة رفع بعض الاسعار وضيق الناس بالغلاء ، أصلح مناخ فى تخطيطهم الى للفتنة العمياء ، فتصيدوا الصبية والجهال وذوى السوابق ، وأغروهم بالمال ، فقاموا بما قاموا من تخريب وقتل ودمار .

• — أن كل المقبوض عليهم محرضين او مرتكبين لهذه الجرائم يجب ان تتساوى عقوباتهم بحجم الجريمة ، فلا يعاقبون بالاجراءات العادية ، لان الاحتجاج على اى قرار او مشروع قرار لا يكون بالنار والدمار .

٦ — أن قطع ذنب الاسى لا ينهى حياتها ، فضربة الرأس هى القاضية والى جانب ذلك امامنا وقائع اجرامية واضحة ضد مصر .. كل يلقى جزاءه بما يلائم هذه الجرائم التى بلغت حد الخيانة .

٧ — أن القضية المطروحة للمناقشة هنا هى قضية الاحداث الذين يتسللهم اهلوهم او يحكم عليهم بالايداع فى مؤسسات الرعاية .. لماذا يحميهم القانون من الجزاء الرادع ؟

قد لايكون لبعضهم اهل ، وقد يكونون من الاحداث المشردين ، وقد تعتذر مؤسسات الرعاية بضيق ذات اليد او ضيق المكان .. النهاية جميعها الى الشوارع .. وحول الصغار — كما رأينا يجتمعون ، ويرددون كالببغاوات ما يهتف به المحرضون ، ويقذفون المنشآت بكرات النار ، ويقتحمون المحال وينهبون السلع .. ثم يمنع قانون الاحداث دخولهم السجون .. هل من بديل لهذا القانون فى تأديب هؤلاء المراهقين من ضحايا التضليل ؟

ان ماحدث من هؤلاء الصبية انذار صارخ لما يمكن ان يحدث فى اى وقت لان الاعداء والمحرضين وسماسرتهم قد لاتكفيهم هذه العاصفة ، وقد يمضى وقت طويل او قصير قبل ان تصفى نهائيا اوكار الخيانة .. فهل نترك الطفولة الضالة والاحداث المشردين يتخذمنهم الهدامون ادوات للفزع والقتل والخراب كلما سنحت لهم الفرصة ، فان لم تسنح دبروا بليل لمصر ؟

ان الامر يستوجب مواجهة شاملة لقضية الطفولة باكملها ابتداء من قانون الاحداث الذى اثبتت التجارب انه قانون استنفد وجوده ، واصبح من واجبنا ان نسأل رجال القانون والامن والاجتماع .. هل يمكن ان يظل الانسان طفلا حتى الثامنة عشرة من عمره ؟

وهؤلاء الاحداث المخربون .. كيف يحميهم القانون ؟

لاجدال أن الجريمة سياسية ..

جريمة غرس خنجر فى ظهر مصر .. جريمة كان هدفها نسف مصر من الداخل .. هذا هو جوهر القضية فى دائرة الضوء .

على هذا الاساس ينبغى ان يكون العدل فى العقوبة .. المحرض والمنفذ من كل الاعمار سواء منهم الكبار والصغار .

لا ينبغى ان يكون الردع بتطبيق قوالب القانون المدنى .. فانه يحمى كل طفل حتى ١٨ سنة .. ولقد بدات الحماية تنشر ظلها على الاغلبية من مرتكبى هذه الجريمة .. اقل من سن ١٢ سنة بدا تسليمهم لذويهم . واكثر من ١٢ سنة حتى ١٨ سنة قضت النيابة بايداعهم مؤسسات رعاية الاحداث حتى يفصل فى القضية .

ـ اية قضية ! .. انها جريمة ضد مصر ، وامن مصر ، ورخاء مصر ،

عبد العليم المهدى